في هذا العدد

ترميم الحجر والبشر

شكلت الاحداث والحروب التي شهدها لبنان منذ عام 1975 حتى يومنا الحاضر، مسارات انحدارية جرفت في طريقها كل الاسس القانونية والادارية التي يستند اليها عمل المؤسسات والادارات الرسمية للدولة، ويرتكز عليها النظام العام لادارة شؤون المواطنين وضمان عيشهم الكريم، وصون حريتهم وحقوقهم التي يكفلها الدستور.

من جملة الموضوعات الاساسية التي يتناولها هذا العدد، بالاضافة الى الملفات السياسية التي لها علاقة بالاستحقاق الرئاسي وحركة الموفدين الدوليين الذين يحاولون ايجاد حلول للعدوان الاسرائيلي ضد المدنيين في الجنوب، والذي يثابر، منذ ما قبل انشاء دولته على انقاض فلسطين، على صب جام حقده المتمادي ضد لبنان وشعبه وصيغته وحريته وانسانيته وتعدده الديني.

بالاضافة الى الملفات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، والتقارير الدولية والاقليمية، اضاءت "الامن العام" في هذا العدد على مسألتين هما ملف المباني السكنية المهددة بالانهيار في اكثر من منطقة، وملف الطوابع الذي كان قد فتح للفاسدين والمرتشين، منذ مدة، افاقا واسعة مكّنتهم من تأليف مافيا محكمة لا تزال، ويا للاسف، تعمل وتستفيد حتى اليوم، وكل ذلك نتيجة تنازل المسؤولين واجهزة الرقابة عن واجباتهم في حماية المال العام والمحافظة عليه، ولامبالاة المعنيين طالما ان كل شيء مؤمن لهم.

ما بين هذين الملفين، اجرت "الامن العام" دراسة عن القدرة المعيشية للعائلة اللبنانية الواحدة المؤلفة من اربعة افراد، من خلال المقارنة بين المدخول والمصروف الشهري، اظهرت ان غالبية اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر، ولا اشارات ايجابية تلوح في الافق تبشر بتغيير هذا الواقع في ظل عدم وجود خطة انقاذ اقتصادية، وفي استمرار حجز الودائع في المصارف نتيجة اكبر عملية نصب في العالم استهدفت ابناء وطن، كان ابطالها رجال السلطة واصحاب المال.

اما في ما يتعلق بالمباني المهددة بالسقوط، فان ظاهرة الرشوة، والتهرب من الرسوم، والاعتداء على الاملاك العامة البحرية والنهرية، وغياب المراقبة، ساهمت في الحصول على رخص بناء معظمها لا تستوفي الشروط المطلوبة.

صورة هذه المباني التي تعاقبت على السقوط في بعض شوارع العاصمة بيروت والشويفات، عدا عن المباني المدرسية المتصدعة في الشمال، حيث تبين ان نحو 55% منها وضعها متدهور، و30% وضعها سيىء جدا و25% وضعها سيىء، علما ان 40 من اصل 96 مدرسة في طرابلس وعكار والضنية والمنية تعاني من تشققات. السؤال الملح الذي يطرح اين الهبات والقروض التي بلغت اكثر من ملياري دولار وخصصت لترميم الانشاءات المدرسية وصيانتها؟

التأمل لثوان قد يعطينا صورة على ما ستكون الحال عليه لو سقط مبنى بسكانه، او تهدمت مدرسة من دون سابق انذار. هذا الامر يستدعي تنفيذ القوانين في اسرع وقت ممكن، وتكليف الدوائر الفنية في البلديات الكشف على المباني التي قد تكون آيلة الى السقوط، مما يعطي اللبناني املا وطمانينة في ان هناك من يهتم بحياته وحياة اسرته.

اضافة الى ترميم الحجر، نسأل كيف نرمّم حال اللبناني الذي يتمنى ان يستيقظ في الصباح ولا يكون في حياته همّ الكهرباء، والماء، والصحة، والتعليم والعمل.. وما اذا كان المصرف "سيشفق" عليه ويعطيه حفنة قليلة من امواله المحجوزة؟

كل ما يطالب به المواطن هو ان يُعامل كانسان وليس كصوت ومصفّق في بورصة الانتخابات، وان يعيش في دولة تضمن له حقه في حياة كريمة وآمنة، تماما كما يقول المسؤولون عندنا وفي العالم عندما يتحدثون عن الحفاظ على كرامة النازح السوري وامنه وامانه، وهي من اقل الواجبات على المؤسستين التشريعية والتنفيذية ان يفعلاها.

عاملوه كذلك.

"الامن العام"